التنافس الجيوسياسي على نفط بحر قزوين
دراسة للمشروعين الإير اني والأمريكي في المنطقة

Geopolitical competition for Caspian oil
A study of the Iranian and American projects in the region

أ/ حنان بلاهدة[1*]

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

hananebelahda@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/09/07 تاريخ القبول للنشر: 2022/12/12 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص: تصاعدت المكانة الجيوبوليتكية لبحر قزوين ودوله المحيطة به بشكلٍ خاص بعد انتهاء الحرب الباردة، في ضوء اكتشاف كميات مهمة من النفط هناك والتي يُؤمل لها أن تُساهم بشكلٍ مُهمٍ في سوق الطّاقة العالمي مستقبلاً، غير أنّ الموقع الجغرافي الحبيس لبحر قزوين ودوله التي تتركز فيها معظم الثروة النفطية، قد أوجدت ضرورة مدّ خطوط الأنابيب لنقل هذه الثروة إلى الأسواق المستهلكة لها، الأمر الذي أدى إلى حدوث تنافسٍ جيوسياسي بين الدول الداعمة لهذه المشاريع وبين تلك التي لا تلقى مشاريعها قبولاً وهو ما ظهر جلياً في المشروعين الإيراني والأمريكي خاصةً بعد أحداث 2001/09/11.

الكلمات المفتاحية: النفط؛ التنافس الجيوسياسي؛ إيران؛ الولايات المتحدة؛ بحر قزوين.

Abstract:

The geopolitical position of the Caspian Sea and surrounding countries has worsened, especially after the end of the Cold War, in light of the discovery of large quantities of oil that are expected to contribute significantly to the global oil market. energy in the The bulk of oil wealth has created the need to expand pipelines to transfer this wealth to the markets that consume it, which has led to geopolitical competition between the countries supporting these projects, and the countries whose projects are unacceptable, which was evident in the Iranian and American projects, especially after the events of 9/11/2001.

key words: *oil; geopolitical competition; Iran; United State; Caspian sea.*

* المؤلف المرسل.

1.مقدّمة:

ازدادت الأهمية الجيوبوليتيكية لنفط منطقة بحر قزوين من خلال التوقعات التي تشير إلى تنامي الطلب على النفط الذي من المتوقع أن يصل إلى 65.5 مليون برميل يوميا، في مقابل وصول الإنتاج إلى 64 مليون برميل يوميا، وبما أنّ العالم سيشهد نقصاً في إمدادات النفط العالمية، والتي قدرت بـ 1.5 مليون برميل يوميا متزامناً مع تراجع الإنتاج من مناطق عديدة خارج منظمة الأوبك، وهذا ما سينعكس على أسعار النفط الأمر الذي جعل من وكالة الطاقة الدولية تشدد على أهمية الدور الذي ستلعبه منطقة بحر قزوين مستقبلاً من خلال سد هذا النقص الذي سينعكس على استقرار الأسعار.

وعلى الرغم من الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة، إلاّ أنّ هنالك مشكلة جغرافية مهمة تواجه استثمار الموارد النفطية للمنطقة، ذلك أنّ دولها الثلاث (أذربيجان، كازاخستان، تركمنستان) دول حبيسة لا تتصل بالبحار العالمية المفتوحة، والتي يمكن من خلالها تصدير نفط المنطقة، مما يُحتم الاعتماد على مد خطوط أنابيب لإيصال الثروات النفطية نحو الأسواق الاستهلاكية العالمية سواء أكان ذلك باتجاه البحر المتوسط والبحر الأسود أم عبر الخليج العربي.

وفي ظل هته المعطيات عاد التنافس والصراع إلى المنطقة بلاعبين من أوزان إقليمية ودولية وبأهداف مُتناقضة ومتعارضة، الأمر الذي أدى إلى إطلاق مصطلح "اللّعبة الكبرى الجديدة" على هذه الحالة التنافسية في المنطقة.

* فماذا نقصد بمصطلح "اللّعبة الكبرى الجديدة"؟

مصطلح "اللّعبة الكبرى الجديدة" ليس بجديد وإنّما هو استمرار لمصطلح " اللعبة الكبرى" الذي كان البريطاني"أرثر كونولي" أوّل من استخدمه فقد أشار به إلى حالة الصّراع والتنافس الذي كان قائماً آنذاك بين الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية خلال القرن 19، وكانت أفغانستان مسرحاً لها. فطُرِح مصطلح "اللّعبة الكبرى" للدلالة على الصراع والتنافس بين الإمبراطوريتين وسعي كل واحدة لكبح نفوذ الأخرى المنافسة لها في المنطقة. (طالبان، 2004، صفحة 229)

واستمرت هذه اللّعبة إلى غاية توصّل الطرفان إلى اتفاق دخلت بموجبه تركستان في المجال الحيوي لروسيا القيصرية، وبقت الهند مركزاً للنفوذ البريطاني، في حين بقيّت أفغانستان دولةً حاجزة ما بين الإمبراطوريتين؛ وبقي الحال على ما هو عليه إلى أن تفكّك الإتحاد السوفيتي الذي كان بدايةً لانطلاق اللّعبة الكبرى من جديد ولكن هذه المرة وفي القرن 21 ارتفع عدد اللاعبين وتصاعدت معه قيمة الرّهان المتمثّلة في أمن الطاقة ممّا أشعل التنافس والصراع من جديد تحت مسمى اللّعبة الكبرى الجديدة أو عودة اللّعبة الكبرى.

فإذا كانت أفغانستان في القرن 19 هي المحور الذي ارتكزت عليه اللّعبة الكبرى آنذاك، فإنّ القرن 21 الذي شهد عودة اللّعبة الكبرى شكّلت فيه منطقة آسيا الوسطى – بحر قزوين - والقوقاز مسرحاً لهذه اللّعبة الكبرى الجديدة لاعتباراتٍ جيوبوليتيكية تتمثل في:

1. أنّهما جزء هام من قلب العالم حسب نظرية **"ماكيندر"**.
2. تقعان في نطاق الحافة وفق نظرية **"سبيكمان"**.
3. تحتلان قسماً هاماً من رقعة الشطرنج الكبرى لـ **"برجنسكي"**.

فأمام كل هذه الاعتبارات صارت هذه المنطقة تُمثّل مفتاح السيطرة على العالم خاصةً وأنّها تحتوي على موارد نفطية وغازية مُعتبرة.

وبحكم أهميتها ودخولها ضمن الحيّز الحيوي لإيران، التي تُعتبر إحدى اللاعبين الإقليميين في هذه اللّعبة الكبرى الجديدة ، فقد حاولت هته الأخيرة استثمار المعطيات الثقافية والدينية للولوج إلى هذه المنطقة، كما ركزت على تفعيل وتوثيق التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية، فسعت إلى استغلال موقعها الجغرافي وخطوط أنابيبها ونقل النفط من منطقة بحر قزوين إلى موانئها على الخليج العربي باعتبار أنّ مشروعها سيكون أفضل المشروعات مع دول منطقة بحر قزوين ؛ فإنّ سياستها اتجاه منطقة بحر قزوين تصطدم بأهداف وسياسات القوى الداخلة في هذه اللّعبة مماّ يُشكّل تحدّياً كبيراً لسياستها في المنطقة التي تشهد منافسة قوّية وعلى رأس منافسيها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تصاعدت الأهمية الإجمالية لهاته المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية لاسيما بعد أحداث 2001/09/11، فقد تحولت إلى واحدة من المناطق ذات القيمة الإستراتيجية العليا في نظر إدارة **" بوش"** التي لم تفوت فرصة التعاطف الدولي معها إزاء أحداث 2001/09/11، لتعمل على نشر قواعدها العسكرية في دول تلك المنطقة.

فحاولت بذلك كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية استثمار المعطيات الجديدة التي شهدتها المنطقة بعد تفكّك الإتحاد السوفياتي بصفة عامة، وبعد أحداث 2001/09/11 بصفة خاصة لتفعيل أدوارهما في عدة مجلات سياسية، اقتصادية، عسكرية وثقافية لإيجاد موطئ قدم لهما في تلك المنطقة لضمان مصالحهما، فاصطدمت مصالح الطرفين وظهر تنافس جيوسياسي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتعتبر مشروعات نقل النفط المدعومة من الطرفين أحد أهم أوجه هذا التنافس الجيوسياسي.

وعليه فإنّ إشكالية الدراسة تتلخص في الأسباب التي أدت بالطرفين الإيراني والأمريكي إلى الاهتمام بهذه المنطقة، وإلى جهودهما الرامية إلى الاستئثار بأكبر قدر ممكن من ثروات المنطقة ما أدى إلى ظهور تنافس جيوسياسي حول أنابيب نقل النفط في المنطقة ويعتبر خط نيكا – طهران و خط باكو– تبليسي– جيهان أحد أوجه المنافسة الجيوسياسية بينهما.

الأمر الذي يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار النفط متغيّراً رئيسياً في التنافس الجيوسياسي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحر قزوين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها:

كلما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تقويض الدور الإيراني في منطقة بحر قزوين، كلما أدى ذلك إلى تجسيد مشروعاتها النفطية وإقصاء إيران من جيوسياسية أنابيب النفط في المنطقة.

2. المحور الأوّل: أهمية نفط بحر قزوين لكل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية

أصبح النفط يُعادل القوّة ومن يملكه يملك القوة، وصارت بذلك سيادة الدول تُقرن بامتلاك النفط، هذه الأهمية التي صارت ومازال يحظى بها النفط جعلت منه أحد مقومات السياسة الدولية، ونفط قزوين لايقل أهمية عن باقي المناطق النفطية في العالم، فهو يحتل موقعا مهما في سياسات إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

1. 2 الأهمية الإستراتيجية للنفط:

يُعتبر النفط الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة، وكان ولا يزال وسيظل محوراً للتقدم البشري ماضٍ حاضراً ومستقبلاً ولسنين طويلة، ولكن وفي نفس الوقت كان أداةً للسيطرة والحروب ومُحركاً لآليات السياسة والاقتصاد ، وصار بذلك الارتباط الوثيق بين النفط والاقتصاد من جهة، وبين فعالية القرار السياسي من جهة أخرى، ضرورة قصوى للحفاظ على الأمن القومي لمختلف الدول لارتباطه بالأمن النفطي.

1.1.2 الأهمية الاقتصادية للنفط

إنّ النفط بصفته المصدر الأساسي للطاقة، والمادة الأولية للصناعة الكيميائية المختلفة، أصبح اليوم يُمثل عصب التقدم الصناعي الحديث وعنصراً حيوياً من عناصر الحياة اليومية.

إذن استهلاك وإنتاج النفط هو الذي يُحدد معيار التقدم الاقتصادي، وهذا ما نجده في تقرير "ديك تشيني" « Dick Cheney » نائب الرئيس الأمريكي في ماي 2001 حول السياسة القومية للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قال: "إنّ الطاقة هي المُعين الذي ننهل منه لإدامة رخاءنا وطريقة عيشنا، فينبغي أن يكون أمن الطاقة أولوية للتجارة الأمريكية والسياسة الخارجية". (هاينبرغ، 2005، صفحة 25)

ويُمكن لنا أن نحدّد الأهمية الاقتصادية للنفط فيما يلي:

- يُعتبر قطاع الصناعة من أكثر القطاعات استهلاكا للطاقة، لأنّ هذا القطاع تتحكم فيه درجة تطوير المنتوج الصناعي وتحسينه مما يستلزم اعتمادا كبيراعلى الطاقة النفطية. ونجد أنّ الصناعات التحويلية أكثر اعتمادا على النفط، منها الصناعات المعدنية وتشمل صناعات الحديد والصلب والمطروقات

والمسبوكات، وصناعة الألمنيوم، ونجد أيضاً الصناعات الهندسية. (آسيا, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2002، صفحة 01)

- قطاع الزراعة هو الآخر يعرف زيادة في الاستهلاك الطاقوي، متأثراً في ذلك بالزيادة السّكانية في كثير من دول العالم، وبذلك ازدادت الحاجة إلى إنتاج المزيد من الغذاء، هذه الزيادة كان لها الأثر على الآلات المستخدمة في هذا القطاع، فقد تمّ الاعتماد على الكثير من الآلات والمحركات الداخلة في عمليات الإنتاج الزراعي والمرتبطة أساساً بـ:

1- عمليات حرث التربة.

2- عمليات الرّي.

3- عمليات الحصاد.

4- جمع المحاصيل (عمليات تصنيع المخلفات الزراعية). (إسلام، 1996، صفحة 10)

يسمح النفط باعتباره أحد الصادرات العالمية الكثيرة الطلب، من تحقيق إيرادات عالية من العُملات الأجنبية، وهذا ما يسمح بزيادة نطاق الطلب الفعلي على هذه الصادرات النفطية، ما يجعل منه ركيزةً أساسيةً لتعجيل النمّو الاقتصادي، ما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الميزان التجاري.

2.1.2 الأهمية السياسية للنفط

النفط سلعة تتمحور حولها كلّ السياسات والإستراتيجيات والخيارات، وفي نفس الوقت هي مصدر للطاقة وللأزمات، واليوم هو طريقٌ للوصول إلى المدَنية ومرادف للسيادة الوطنية ومتغير مهمٌ في التجارة الدولية، ولعلّ هذا ما نجده مؤكداً في قول وزير الطاقة الأمريكي "بيل ريتشاردسون" (Bill-Richardson) في عام 1999 عندما قال: "لقد كان النفط ولعقود من الزمن، وراء السياسة الخارجية والأمنية، لقد كان الباعث من وراء فكرة تقسيم الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، والمحفّز الذي دفع ألمانيا واليابان إلى التفكير بالتوسّع خارج حدودهما، والدافع وراء حضر النفط العربي، ووراء الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج، هذا كله واضح". (هاينبرغ، 2005، صفحة 75)

من هنا تتضح أهمية الثروة النفطية في سياسات الدول، ويتضح معها أيضاً التفاوت في توزيع هذه الثروة جغرافياً، فهي ثروة نفطية تقع في معظمها لدى دول تفتقد للقوة السياسية والعسكرية، في حين نجد دول ذات احتياطات نفطية متوسطة لكنّها تتمتع بقوة سياسية وعسكرية، وهذا ما يجعل الاعتماد المتبادل قائماً بين هذين الجزأين من جيبوليتيكية نفطية كانت ولا تزال المُفسّر رقم واحد لمعظم الصراعات والنزاعات بين الدول، خاصةً وأنّ القوى العظمى وبسبب احتياطاتها المتوسطة واستهلاكها العالمي للنفط، قد تلجأ إلى كافة الطرق منها الحرب لتلبية كافة إمداداتها الطاقوية.

وهذا ما يُؤكد مقولة "مايكل كولون" القائلة: "إذا أردت أن تحكم العالم فأنت تحتاج للسيطرة على النفط، كل النفط في أيّ مكان". (سيبهري، 2001، صفحة 03)

يُمكن اعتبار النفط سلاح سياسي يُستخدم لتحقيق غايات وأهداف محدّدة ومن أمثلة ذلك:

1- محاولة التأميم التي قام بها رئيس الوزراء الإيراني "محمد مصدق" في 1951، والذي مس شركة Anglo Iranian oil Company(AIOC) التي تُسيطر عليها بريطانيا، نظمت المخابرات الأمريكية إنقلاباً للإطاحة به، وبمجرد الإطاحة به وعلى الرغم من المطالب الشعبية المنادية بعودتة ونفي "الشاه"، إلاّ أنّ الشاه عاد إلى إيران بتزكية أمريكية وتمّ اتهام "مصدق" بالخيانة، ولكنّ المفارقة كانت في أنّ النفط الإيراني في شركة (AIOC) لم يتم إعادته إلى بريطانيا، بل تمّ تقسيمه بين إكسون موبيل، جولف أويل وشركات أمريكية أخرى، هذه الحصة تحصلت عليها مقابل الخدمة التي قدمتها المخابرات الأمريكية، وصارت الشركة البريطانية تتحكم فقط في نسبة 40%. (سيبهري، 2001، صفحة 10)

2- الحضر البترولي في 1973 والذي يُعتبر ورقة ضغط الأولى من نوعها، تُمارسها الدول المنتجة للنفط والمعروف عنها هشاشة قوتها العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية ، حيث تمّ إيقاف الإمدادات البترولية إلى بعض الدول المتحالفة مع إسرائيل.

هذا الحظر استمر من 19 أكتوبر 1973 إلى 17 مارس 1974، سعت من خلالها الدول العربية المنتجة للنفط للضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها، وصاحب هذا ارتفاعا في أسعار البترول مع وجود أزمات في إمدادات البنزين العادي في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، وقد ارتفع سعر البرميل النفطي من 3 دولارات إلى 12 دولاراً (في الفترة من 19 أكتوبر 1973 إلى 17 مارس 1974). (المهنا، 2012)

ولعلّ أهم متغير فرضته هذه الواقعية الجديدة، تمثّل في تحوّل النفط إلى سلعة إستراتيجية فرضت التلاحم بين السياستين النفطية والقومية، ولم يقتصر ذلك على الدول العربية، إنّما على الساحتين الأوروبية والأمريكية، وقد عبر عن هذه الواقعية الرئيس الفرنسي "ديغول" بعبارته الشهيرة "إنّ السياسة النفطية أخطر من أن تترك لتتحكم فيها المصالح الخاصة" (حبيب، 2006، صفحة 18)؛ والتي أضحت نهجاً تبنته أمريكا وأوروبا الغربية بقوة، وهذا ما جعل هذه الدول تلجأ إلى الاعتماد على سياسات المخزونات الإستراتيجية للنفط.

3- الثورة الإسلامية الإيرانية في 1979 وسقوط شاه إيران، عرف سعر البترول ارتفاعا ثلاثة أضعاف من 12 دولاراً للبرميل إلى أعلى سعر وصل إليه وهو 35 دولار للبرميل (ما يُعادل 65 دولار للبرميل إذا ما قورن بقيمة العملة في 2002). (سيبهري، 2001، صفحة 22)

فقد كان لها الأثر في توقف أغلب الإمدادات الإيرانية، يُضاف إلى هذا الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات والتي بدورها أسهمت في توقف جزء كبير من الإمدادات في كلا البلدين، وإذا كان التأثير السياسي لم يظهر بشكل كبير في هذه المرحلة إلا أنّها خلقت أزمة إمدادات نفطية، وفي نفس الوقت جعلت من منطقة الخليج المعروفة بحجم احتياطاتها النفطية الكبيرة (65%) مسرحاً لتجاذب المصالح الغربية في المنطقة من جهة ومن جهة أخرى إلى تحوّل هذا السلاح السياسي إلى نقمة بعدما كان نعمة في 1973.

4- حرب الخليج الثانية في 1991 بين العراق والكويت، حيث عبّر العراق عن رغبته في ضم الكويت إليه، ممّا أدى إلى نشوب نزاع بين قوتين بتروليتين هامتين، فهما يملكان ثاني أكبر احتياطي عالمي بعد السعودية، وهما يُشكّلان ثالث أكبر منتج للنفط، وقد أدت هذه الحرب إلى وقف الإمدادات بين البلدين، كما بيّنت هذه الحرب أنّ سلاح النفط ذو حدين، فقد كان له الدور الإيجابي في 1973 بالنسبة للدول المنتجة، أمّا في هذه الحالة فقد تمّ استخدام سلاح النفط كعقاب ضدّ العراق من خلال منع بيع وتصدير النفط العراقي، فكان له أثراً على الشعب من النواحي الاقتصادية والمعيشية داخلياً، وخارجياً أدى إلى تجميد وشلّ العلاقات العراقية الخارجية مع دول عربية وأخرى أجنبية. وهو بذلك (أي النفط) سلاحٌ ذو حدين نعمة ونقمة يُمكن أن يؤثر على الدولة المصدرة أو المستوردة على حد سواء.

5- تداعيات أحداث 2001/09/11 والهجوم الأمريكي على أفغانستان للقضاء على طالبان المشتبه رقم واحد في هذه الأحداث؛ سمح للولايات المتحدة الأمريكية من التمركز في المنطقة وهذا معناه قربها من آسيا الوسطى، ولما نقول آسيا الوسطى فإنّنا نعني بدرجة كبيرة الاحتياطات النفطية الكبيرة في بحر قزوين.

وعلى إثر ذلك ارتفعت أسعار النفط ما بين 25 و27 دولار للبرميل (Igor, 2005, p. 28). وأعطت هذه الأحداث فرصة للولايات المتحدة الأمريكية للتقرب من المنطقة الحيوية في آسيا الوسطى (بحر قزوين)، وكذلك المنطقة الحيوية الثانية وهي الخليج العربي.

6- غزو العراق في 2003، حيث تُعتبر من أكبر المنتجين في منطقة الخليج العربي، سعت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء ذلك إلى ضمان تدفق النفط إليها، وهذا سيسمح لها بتزويد آليتها العسكرية وقطاعاتها الصناعية والاقتصادية بهذه المادة الحيوية إضافةً إلى حصولها على امتيازات التنقيب هناك.

هذا الغزو كان له تأثير على أسعار النفط، التي ارتفعت إلى 35 دولار للبرميل، بينما انخفضت فجأة بعد سقوط نظام "صدام حسين" حيث وصلت إلى 25 دولار للبرميل. (Igor, 2005, p. 28)

ويتضح من خلال هذا، السعي الأمريكي من أجل السيطرة على المنطقة النفطية التي تشمل الخليج العربي وبحر قزوين، وبما أنّ النفط متعدّد الاستخدامات فإنّنا نجده في الصناعة والزراعة من جهة، ومن جهة أخرى يُعتبر ورقة سياسية مهمة لها من النعم والنقم مالها، وذلك بتأثيره على الدولة المصدرة والمستوردة معاً، مع اختلاف درجة التأثير.

3.1.2 الأهمية العسكرية للنفط:

يُشكّل النفط أحد أهم مصادر المواد الخام المختلفة في أوقات السلم والحرب على حد سواء، فهو يُستخدم في كافة المجالات المدنية والعسكرية، وقوداً في الأسلحة البرّية والبحرية والجوّية، في الدبابات، المدرعات والبوارج البحرية والطائرات الحربية.

والأهمية العسكرية للنفط شاهدة عليها الأحداث التي عرفها العالم، فنجد وزير خارجية بريطانيا "اللورد كير زون" في أعقاب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى يقول: "إنّ الحلفاء كانوا يحتفلون بعباءة النصر في محيط البترول"، ولعلّ هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية كان نتيجة لشُح البترول لديها، علاوةً على ارتفاع تكاليف إنتاجه، ويُقال أنّ اتجاه "هتلر" نحو روسيا كان

هدفه الوصول إلى بترول القوقاز، كما أنّ تعرض الأسطول الأمريكي إلى غارة يابانية في "بيرل هاربور" كان الهدف الياباني من وراءه هو الاستيلاء على منابع البترول في "بورينيو" و"سومطرة"، ويظهر ارتفاع استهلاك النفط عسكرياً من خلال قوات الطيران التابعة للحلفاء، حيث كانت تستهلك يومياً ما قيمته 500 طن من البترول عام 1918، في حين وصلت إلى 6000 طن من البترول في عام 1944 في غارة جوية واحدة على ألمانيا. (حافظ، د.ت.ن، الصفحات 13-14)

وبذلك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي منتصرين في نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد كانا لهما احتياطات ضخمة من النفط والفحم، وعلى الرغم من اختلاف تاريخهما ونظامهما الاقتصادي، إلاّ أنّهما خاضا حرباً بالوكالة للسيطرة على مصادر الطاقة ومناطق التأثير. (هاينبرغ، 2005، صفحة 116)

ويُفهم من هذا أنّ النفط متغير مركزي في النزاعات والحروب، فالوقائع أثبتت أنّ الوصول إلى النفط قد يُبرر اللجوء إلى العنف والحرب، كما أنّ زيادة الطلب العالمي عليه ووصول إنتاجه سقف الذروة ودخوله مرحلة النضوب سيؤدي إلى الصراع في سبيل السيطرة على باقي ما تبقى من هذه الثروة.

وبما أنّ إمكانية الحياة قائمة على إمدادات النفط في المجتمعات ذات الدرجة العالية من التصنيع، فهذا معناه أنّ للنفط دور محوري في الاقتصاد العالمي من جهة، ومن جهة أخرى قدرته على إشعال قتال واسع في حال توقف إمداداته ، فاحتمال الاقتتال المستقبلي على النفط يُوحي به قبل كل شيء التعزيز المتزايد للقوات العسكرية في الشرق الأوسط والمناطق الأخرى المنتجة للنفط.

فحتى عهد قريب، كان أكبر تواجدٍ للقوة العسكرية محصوراً على طول الخط الفاصل بين الشرق والغرب في أوروبا، وفي المواقع الأخرى لتنافس القوى العظمى، غير أنّه منذ 1990 اختفت هذه التركيزات إلى حدٍ كبير، في مقابل ذلك زادت مستويات القوات في المناطق النفطية الكبرى، فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بُنية أساسية عسكرية دائمة في منطقة الخليج، في حين روسيا ركزت المزيد من قواتها في شمال القوقاز وبحر قزوين، أّما الصين فقد وسعت وجودها البحري في بحر الصين الجنوبي. (كلير، 2002، صفحة 35)

2.2 إيران ونفط بحر قزوين:

تولي إيران أهميةً خاصة لمنطقة بحر قزوين، حيث يرى المسؤولون الإيرانيون أنّ أهمية هذه المنطقة قد تعاظمت بعد تفكّك الإتحاد السوفيتي في 1991، حيث ظهرت دول تُشاطئ بحر قزوين من الشمال الشرقي ممثلةً في كازاخستان، ومن الشرق تركمنستان، ومن الغرب أذربيجان، ومن الجنوب إيران وجهة الشمال روسيا. فصارت بذلك هذه الدول شريكة في ثروات هذا البحر بعد أن كانت طهران وموسكو الوحيدتين اللتين تتقسمان السيادة عليه.

وتحكم النظرة الإيرانية لمنطقة بحر قزوين ثلاث محددات:

1.2.2 المحدد الأول: بحر قزوين هو كنزٌ اقتصادي لإيران وذخرٌ لمستقبلها، وعلى الرغم من المشاكل التقنية التي تُعانيها هذه المنطقة في إنتاج النفط والغاز، إلاّ أنّ هذا البحر يبقى من أغنى المناطق النفطية في آسيا الوسطى، فهو يضم ثالث أكبر احتياطي عالمي من النفط والغاز، فهو حسب النظرة الإيرانية لا يقلّ أهميةً عن نفط الشرق الأوسط، ويحتل المرتبة الرابعة بعد روسيا وإيران وقطر في حجم الاحتياطيات الغازية (يمثل 6% إلى 7% من الاحتياطيات العالمية من الغاز)، وسيُؤمن للولايات المتحدة الأمريكية والشركات الغربية حاجاتهم النفطية والغازية حتى عام 2020.

2.2.2 المحدد الثاني: وجود مشكلة قانونية يُثيرها عدم توصل الدول المتشاطئة إلى حلٍ لتقسيم البحر فيما بينها، حيث ترغب إيران بالتوصل إلى اتفاق يسمح بالاستغلال المشترك لسطح البحر وللثروات الكامنة في أعماقه، وبالمقابل فإنّ تقسيمه بمسافةٍ واحدة للبحر ومتساوية للقاع بين الدول المتشاطئة، يحرم إيران من الاستفادة من أيّ احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، لأنّ معظم الاحتياطات تكمن في القطاعين الشمالي والأوسط من البحر، أي في مياه كازاخستان وأذربيجان فنصيب إيران من الثروات يصعب استخراجها من بحر قزوين لأنّها تتواجد على عمق كبير على عكس قطاعي كازاخستان وأذربيجان.

3.2.2 المحدد الثالث: الهواجس والتحديات الأمنية والسياسية التي يفرضها الموقع الجغرافي للبحر– يقع على خطوط طرق تنافس إقليمي ودولي – على صلة بالمستقبل أكثر مما تمثله من استجابة لوقائع الحاضر.وفي هذه الجغرافيا السياسية تراقب إيران بحذر سياسة القوى الدولية والإقليمية المتنافسة، التي تعمل على احتواء المنطقة وبالخصوص السّيطرة على إنتاج النفط والغاز الطبيعي فيها، وأيضاً التحكّم بخطوط تصدير الطاقة نحو الأسواق العالمية. (ابوشعير، 2013، الصفحات 2-3)

انطلاقا من هذه المحدّدات الثلاث التي تحكم النظرة الإيرانية لمنطقة بحر قزوين، سعت إيران إلى تحقيق ما يلي:

1. إقامة علاقات اقتصادية مع دول المنطقة، بعيداً عن الاعتبارات الإيديولوجية التي حكمت سياستها بعد نجاح الثورة الإسلامية في 1979

2.إمكانية استخدام موقعها كمعبر لصادرات وواردات هذه الدول الحبيسة، وهذا سيُمكّن إيران من حصولها على مزايا اقتصادية، وتجاوز الحصار والعزلة الأمريكية المفروضة عليها.

3. إمتلاك هذه الدول للنفط والغاز الطبيعي، كان عاملاً محفزاً لإيران فقد شجّعها على الدخول بوضعها مُنافساً ومستثمراً من خلال إقامة المشاريع النفطية وخطوط نقل النفط والغاز بواسطة الأنابيب وبما تملكه من خبرة وكفاءة وقدرة عالية في إنتاج وصناعة النفط. (Rakel, 2005, p. 237)

4. اختراق طوق الحصار الأمريكي المفروض عليها في المنطقة، ومحاولة التخلص من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، والتعويض عن دورها في الخليج العربي بدورٍ أكبر في هذه المنطقة.

5. تفعيل العوامل والقواسم المشتركة مع هذه الدول، بهدف توثيق العلاقات معها والحصول على أكبر قدرٍ ممكن من المصالح والنفوذ فيها.

6. إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية المتطوّرة، بهدف تصدير مُنتجاتها، والحصول على التكنولوجيا الرخيصة من بعض هذه الدول.

7. المساهمة في السيطرة على الصراعات العرقية أو الإيديولوجية أو القومية، التي يُمكن أن تمتدّ إلى داخل التراب الإيراني، أو تتسبب في تدفق المزيد من اللاجئين إلى إيران.

8. تعزيز النفوذ الإيراني بطريقة لا تؤدي إلى إثارة الصراع مع روسيا أو أنظمة الحكم في هذه الدول. (العبيدي، 2008، الصفحات 74-75)

9. البحث عن شركاء إقليمين بين دول منطقة القوقاز وهو ما تجسّد أساساً في روسيا الاتحادية وأرمينيا.

3.2 الولايات المتحدة الأمريكية ونفط بحر قزوين:

أمّا الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعدّ أقوى الأطراف في منطقة بحر قزوين هي الأخرى لها إستراتيجية خاصة بها، وهي تعكس مجموعة من الأهداف والمصالح، فمن أولويات هذه الإستراتيجية في عهد الرئيس "بيل كلنتون" كان ما يلي:

أ. بقاء دفاع الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى عالمياً، مع التركيز على هزيمة المعتدي وردعه. لمن يُحاول الاعتداء على أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

ب. حماية حرّية تدفق النفط إلى الأسواق العالمية.

ت. ضبط انتشار أسلحة الدّمار الشامل، فعلى سبيل المثال فإنّ من أولى أولويات سياستها منذ مطلع التسعينات هو منع الانتشار النووي وتفكيك ترسانة كازاخستان النووية.

ث. تنمية التّعاون الإقليمي.

ج. ضرورة التوصل إلى ما أسماه "كلنتون" الأمن العالمي.

ح. الربط بين السياسة الخارجية ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في المحيط العالمي. (سرور، 2009، صفحة 58)

لكنّ قدوم المحافظون الجدد، كان له دورٌ مُؤثرٌ في سلوكيات وتوجّهات الرئيس "جورج ولكر بوش" وبالخصوص بعد أحداث 2001/09/11، مع العلم أنَّ معظم أصحاب هذا التيار من جماعات اللوبي النفطي، وعليه كانت الإستراتيجية الأمريكية بناءاً على رؤية المحافظين الجدد تقوم على: (سرور، 2009، الصفحات 59-60)

1.3.2 المحوريّة الأمريكية: والتي تعني أنّ مصلحة أمريكا أولاً وأخيراً فوق كل اعتبار سواء في انسجام أو تناقض مصالحها مع حلفاءها ومن خلالها تسعى إلى:

أ. هيمنة المطلقة: بغرض السيطرة الأمريكية على أيّ نقطة إستراتيجية في العالم وفي أيّ وقتٍ تُريده وتحت أيّ ظرفٍ تعتبره مُناسباً، ويظهر ذلك من خلال إصرارها على إنشاء قواعد عسكرية ثابتة أو متنقلة ونشر أساطيلها في البحار والمحيطات.

ب. **ضمان إستراتيجية الهيمنة:** وذلك باستخدام كل الوسائل الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والقانونية والأمنية والمخابراتية، فصار على أمريكا كدولة عظمى أن تنظر إلى العالم كمجالٍ حيويّ لإستراتيجيتها، وبالتالي صار لزاماً عليها وضع اليّد على كل منطقة محورية من أوروبا إلى إفريقيا ومن الخليج العربي إلى آسيا الوسطى.

ج. **الحق مع القوّة:** وهو ما يُفسّر الهاجس المُستمر بأنّ هناك عدواً ما وخطراً مُحدقاً يستهدف ويتربص بها، وإذا لم يتوفر هذا العدو وجب اختلاقه، من خطرٍ أحمرٍ شيوعي إلى خطرٍ أخضرٍ إسلامي، فدول مارقة، أو دول تعيش توتراً إلى الإرهاب.

2.3.2 البعد الاقتصادي للإستراتيجية الأمريكية: لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترسيخ الاحتكارات النفطية، فقامت بتوقيع اتفاقيات بترولية وقّعتها أشهر شركاتها مثل « Chevron »و Exxon » « Mobile مع شركة النفط الحكومية الأذرية بقيمة 8 مليارات دولار إلى جانب حقول استثنائية للشركات الأمريكية، تضم إجراءات حول استغلال بعض الحقول في جنوب بحر قزوين، سعت إلى تطبيق إستراتيجيتها للطاقة والبترول والغاز تقوم على:

- عدم الاعتماد على بترول الخليج العربي بصفة دائمة.
- العمل على ضمان تعدّد مصادر الطاقة.
- تعدّد طرق النقل وخطوط الإمداد.
- تعدّد المسارات لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها أنابيب البترول. (سرور، 2009، صفحة 60)

3.3.2 البعد العسكري والأمني: وتتمثل الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد القضاء على طالبان في :

- تأمين الاستقرار السياسي والأمني والوجود العسكري الدائم في أفغانستان.
- إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين الشركات المتعدّدة الجنسيات في مجال النفط والغاز والخدمات البترولية، التي تنتمي إلى عدّة دولٍ غربية وروسية وصينية بالأساس.
- تعزيز نفوذها في المنطقة واحتواء النفوذ الروسي – الإيراني.
- مواجهة تحديات نموّ النفوذ الصيني في المنطقة وتمدّد علاقاته النفطية مع دول منطقة بحر قزوين.

وفي سبيل تحقيق البعد العسكري والأمني في إستراتيجياتها اتجاه منطقة بحر قزوين، سعت إلى إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها العسكري في المنطقة، حيث يُمكن لها أن تستخدم هذه القواعد كنقطة انطلاق لمواجهة أيّ قوى إقليمية منافسة لها.

3. مظاهر التنافس الجيوسياسي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحر قزوين

أدى تصاعد المكانة الجيوبوليتكية لبحر قزوين ودوله المحيطة به بشكلٍ خاص بعد إنتهاء الحرب الباردة، في ضوء إكتشاف كميات مهمة من النفط هناك والتي يُؤمل لها أن تُساهم بشكلٍ مُهمٍ في سوق الطّاقة العالمي مستقبلاً، بيد أنّ الموقع الجغرافي الحبيس لبحر قزوين ودوله التي تتركز فيها معظم الثروة النفطية، قد أوجدت ضرورة مدّ خطوط الأنابيب لنقل هذه الثروة إلى الأسواق المستهلكة لها، الأمر الذي أدى إلى حدوث تنافسٍ بين الدول الداعمة لهذه المشاريع وبين تلك التي لا تلقى مشاريعها قبولاً فعرفت بذلك المنطقة تنافساً جيوسياسياً بين قوى دولية وأخرى إقليمية.

1.3 المشروع الإيراني لنقل النفط وجه التنافس الجيوسياسي في المنطقة:

تسعى إيران من خلال مشروعها لنقل النفط من منطقة بحر قزوين، إلى ممارسة دورها في عملية نقل النفط من هناك إلى بقية دول العالم، وأيضاً تسعى من خلاله للمشاركة في التنافس مع القوى الأخرى من أجل السيطرة على تلك المنطقة ومواردها النفطية. إنّ ميزة الموقع الجغرافي لإيران الممتد بين الخليج العربي جنوباً وبحر قزوين شمالاً يجعل منها دولةً مهمةً في عملية نقل النفط، - كيف ذلك؟- تعدّ الطريق الأكثر فعالية، نظراً لقصر المسافة وإمكانية وصل الخطوط المقترحة بالأنابيب ومنافذ التصدير الموجودة فعلياً على الخليج العربي، وفي ضوء ذلك يُمكن ربط حقول إنتاج النفط في كل من أذربيجان، تركمنستان وكازاخستان بخطوط الأنابيب والمصافي النفطية في إيران الممتدة من الجنوب إلى الشّمال.

يُعدّ الخيار الإيراني لنقل النفط الأكثر فعالية من الناحية الاقتصادية لأسباب ذكرها الباحث الإيراني "مهرداد محسينيان"وهي: (مجيد، 2010، صفحة 212)

أ. تتوفر إيران على أغلب البنية التحتية، وهذا معناه إمكانية نقل النفط بسرعة وبتكلفة أقل عبر الأراضي الإيرانية، خاصةً وأنّ المصافي الموجودة في وسط إيران وشمالها قادرة على استيعاب كمياتٍ كبيرة من النفط القزويني، فعن طريق مصافي الجزء الشّمالي الإيراني الأربعة يُمكن لها أن تعالج النفط الوارد إليها من بحر قزوين.

ب. بما أنّ إيران تُطلّ على الخليج العربي جنوباً، فإنّ ذلك يُتيح لها إمكانية تصدير نفط قزوين بكميات كبيرة، عبر ميناء التصدير في جزيرة "خرج" التي تعالج الآن ما بين 2-2.5 مليون برميل يومياً من النفط، مع قدرتها على رفع ذلك المعدل ليصل إلى 8 ملايين برميل يومياً، وعليه يُمكن لأغلب الأسواق الأسيوية أن تستفيد من النفط القزويني.

1.1.3 طبيعة المشروع الإيراني لنقل النفط من منطقة بحر قزوين:

طرحت إيران مشروعها الخاص بنقل النفط من منطقة بحر قزوين بصيغتين كلتاهما أرخص بكثيرٍ من الطرق المقترحة لخطوط أنابيب النفط، الجانب الأوّل من المشروع ويُعدّ الأقل كلفة، يتمثل في إتفاقيات المقايضة حيث يتمّ بموجبه نقل نفط دول قزوين الثلاث (أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان) إلى إيران عند موانئها الشّمالية المطلّة على بحر قزوين، حيث يتمّ إستخدامه في المصافي النفطية المتواجدة في الشّمال الإيراني، وفي المقابل تقوم إيران بتسليم الكمية

نفسها من نفطها لأيّ مشترٍ عبر موانئها المتواجدة في جزءها الجنوبي على الخليج العربي لصالح دول قزوين الثلاث.

وإذا أخذنا في اعتبارنا أنّ الحقول النفطية الإيرانية متواجدة في الجزء الجنوبي، فإنّ هذه العملية المقايضتية تعود بالفائدة على إيران – كيف ذلك؟- لن تقوم إيران بنقل النفط من الجنوب إلى الشّمال خاصةً وأنّ المصافي الشمالية تستهلك مناطقها ما بين 500.000-750.000 برميل يومياً.

ولأجل إنجاز هذا القسم من المشروع، أعلنت الوزارة الوصية (وزارة النفط) عن خطة تتكون من ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: حيث ركزت فيها على توقيع عددٍ من الاتفاقات الخاصة بالمقايضة مع كل من كازاخستان وتركمنستان من أجل إستخدام نفطهما في المصافي الشّمالية لإيران، وهذا يكون عن طريق إنشاء خط أنابيب يربط بين الداخل الإيراني من **ميناء نكا** Neka الواقع عند مدينة مازندران Mazandaran إلى **طهران وتبريز** حيث ستتمكن من معالجة 350.000 برميل يومياً من النفط.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة سيتمّ نقل 460.000 برميل يومياً من النفط من دول قزوين الثلاث، إلى مصافي النفط في **آراك وأصفهان** عبر خطوط الأنابيب الموجودة.

المرحلة الثالثة: تهدف من خلال آخر مرحلة في مشروع المقايضة إلى إستعمال خطوطها للأنابيب لإرسال 810.000 برميل يومياً من النفط من بحر قزوين مباشرةً إلى موانئ الجنوب.

وبعملية حسابية بسيطة فإنّ مجموع ما يُمكن أن تقوم إيران بتصديره ضمن هذه المراحل الثلاث يصل إلى 1.620.000 برميل يومياً من النفط الخام، نصفه بالمقايضة والنصف المتبقي عن طريق التصدير المباشر إلى الموانئء الإيرانية الخاصة بعملية التصدير، وذلك يكون عبر خطوط أنابيب النفط الممتدة من ميناء نيكا إلى طهران ومنها إلى أصفهان ثمّ إلى جنوب البلاد.

تمّ الإعلان عن المرحلة الأولى المتعلقة بعملية البدء لإنشاء خط للأنابيب يربط بين ميناء نيكا ومصافيها النفطية وبخط الأنابيب في طهران في ماي 1998، وتمّ تخصيص 400 مليون دولار لأجل إنجازه، طول الخط 392 كلم ضمن المرحلة الأولى من مراحل إتفاقية المقايضة النفطية، حيث سيتم دفع ضريبة مقايضة للحكومة الإيرانية تصل ما بين 1.5-2 دولار للبرميل الواحد، وبما أنّ الطاقة الإستعيابية لهذا الخط (نيكا – طهران) تصل إلى 170.000 برميل يومياً، فإنّ إيران تسعى إلى تعزيز الطاقة الإستيعابية لمصافيها الشّمالية في كل من آراك، أصفهان، تبريز وطهران، كل ذلك من أجل أن تتمكن من معالجة كميات إضافية من نفط منطقة بحر قزوين، وذلك يجعلها تقوم بزيادة الطاقة الإستعابية لخط نيكا-طهران إلى 500.000 برميل يومياً من النفط.

ولتحقيق ذلك قامت الحكومة الإيرانية في 2003 بتخصيص 500 مليون دولار لتحسين أوضاع المصافي النفطية في كل من طهران وتبريز حتى تتمكن من معالجة 370.000 برميل يومياً من النفط الخام الذي يحتوي على الكبريت من بحر قزوين، كما تمّ تخصيص مبلغ 330 مليون دولار لتوسيع الطاقة التخزينية لميناء نيكا وباقي المصافي النفطية. (مجيد، 2010، الصفحات 213-215)

وبذلك تمكنت إيران من توقيع اتفاقات مقايضة مع كازاخستان، حيث وقعا الرئيسين (نزار بابيف وهاشمي رفسنجاني) الرئيس الأسبق الإيراني في 1996 اتفاقا لتنظيم المقايضة النفطية بين البلدين، وعلى ضوءه قامت كازاخستان في جانفي 1997 بشحن 500.000 برميل من النفط إلى شمال إيران، على أن تقوم إيران بشحن نفس الكمية من نفطها عبر الخليج العربي لصالح كازاخستان. (مجيد، 2010، صفحة 215)

وإذا كان الجانب الأوّل من المشروع يتعلق بـ اتفاقات المقايضة، فإنّ الجانب أو القسم الثاني من المشروع يتمثّل في التّصدير المباشر عبر خطوط الأنابيب التي تتوفر عليها إيران، حيث سيتمّ ربط حقول النفط الأذرية والتركمانية والكازاخية بهذه الخطوط الموجودة أصلاً، والتي هي نفسها المستعملة في إتفاقات المقايضة، وهذا الذي يُطرح في المرحلة الثالثة المتعلقة بـ إنشاء القسم الأوّل من المشروع الإيراني.

وبناءاً على ذلك ستتمكن إيران من زيادة الطاقة الإستيعابية لخط أنابيب نيكا- طهران إلى 500.000 برميل يومياً من النفط، يُضاف إليه نقل810.000 برميل من النفط عن طريق التصدير المباشر، أي بطريقتي المقايضة والتصدير المباشر ستتمكن من تحويل ما قيمته1.310.000 برميل يومي من النفط القزويني عبر موانئها الجنوبية على الخليج العربي.

إنّ هذا السعي الإيراني وراء هذا المشروع تحرّكه معطيات الجغرافيا التي منحت لإيران موقعاً إستراتيجياً باعتبارها حلقة وصل بين بحر قزوين والخليج العربي، ومن جهة أخرى تتوفر هذه الأخيرة على أهم الهياكل القاعدية الممثلة أساساً في أنابيب ومصافي النفط التي هي بالأساس موجودة أصلاً، هما اللّذان يدفعانها إلى دخول مُعترك المنافسة على ممارسة النفوذ والتأثير في المنطقة، فهذا المشروع القائم أساساً والمتمثل في خط نيكا- طهران يجعل منها نقطة محورية في لعبة التنافس الدولي على المنطقة من خلال عمليات نقل النفط، حيث صار التنافس على أنابيب نقل نفط هذه المنطقة إحدى قضايا السياسة الخارجية الإيرانية.

2.3 المشروع الأمريكي لنقل النفط الوجه الآخر للتنافس الجيوسياسي في المنطقة:

لقد مثّل مشروع خط باكو- تبليسي – جيهان تدعيماً أمريكياً للدور التركي في المنطقة على حساب الأطراف الأخرى، فانتصرت الإعتبارات السياسية على الضرورات الإقتصادية، وقد عبّر وزير الطاقة الأمريكي آنذاك "سبنسر أبراهام" عن التأييد الأمريكي لهذا المشروع، حيث إعتبره واحد من أهم مشروعات الطاقة من وجهة النظر الأمريكية التي تُنفّذ في المنطقة. (ياسين، 2003، صفحة 185)

كانت الانطلاقة الرسمية لهذا المشروع سنة 2002 ، حيث تمّ الإعلان عن التحرك نحو الخطّط التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية دون الاهتمام برفض دول قزوين الأخرى وبالخصوص روسيا وإيران لهذا المشروع.

تمّ إنجاز هذا الخط في ماي 2006 ودشن أنبوب النفط (B.T.C) في جويلية 2006، حيث يمُدّ خط النفط الأذربيجاني آذري-شيراج-جنوشلي في بحر قزوين النفط اللازم لخط أنابيب باكو – تبليسي – جيهان عبر محطة شنجشال، ويُعتبر ثاني أطول خط في العالم، ينقل حوالي مليون برميل يومياً من النفط الخام أي ما يُمثّل 1% من إمدادات النفط العالمية. وتوضح الخريطة المدرجة المسار الذي يتبعه هذا الخط.

تمتلك شركة British Petroleum (B.P) 30.1% من الخط، بينما تمتلك SOCAR الأذرية 25% و Tabaw التركية 6.53% من الخط، وهناك عددٌ من المساهمين في هذا الخط كشركة Chevron الأمريكية وTotal الفرنسية وENI الإيطالية وشركتين يابانيتين وغيرهم.

معظم النفط يصل إلى الأسواق العالمية عن طريق مرفأ جيهان التركي، فيصل النفط بذلك إلى إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، والبعض الآخر يذهب إلى الشرق الأقصى والقليل منه يوجّه إلى بريطانيا. (حزب البعث العربي الاشتراكي، 2008، صفحة 24)

وتظهر أهمية هذا الخط بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في كونه يُساعدها على:

1. التحرّر من الهيمنة الروسية.
2. تنويع ممرات النفط وخفض رسومها.
3. العمل على إيجاد بيئة استثمارية للعديد من الشركات الأمريكية في مجالات مختلفة مثل: الاتصالات والمعلومات والخدمات والمواصلات.
4. تخفيض مرور النفط عبر مضيق البوسفور ممّا يخفّض التوتّر بين روسيا وتركيا، كما يعمل على إقامة علاقات قوية بين الغرب ودول بحر قزوين. (اسماعيل، 2009، صفحة 22)

ومع ربط بحر قزوين بميناء جيهان التركي على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، يكون قد دخل مرحلته الثانية والهامة والتي تسعى إلى الربط بين بحر قزوين وكل من كازاخستان وتركمنستان لتمكينهما من فض الارتباط نهائياً مع خطوط الإمداد الروسية.

لهذا الغرض أقترح خط أنابيب نفط بحر قزوين، يمتدّ من ميناء أكتو في كازاخستان إلى باكو في أذربيجان، سيتمّ وصل الخط مع خط باكو – تبليسي – جيهان، وسيزوّد هذا الخط من حقل كشاغان في كازاخستان. مبدئيا تقوم كازاخستان بتزويدهم بـ150.000 برميل يومياً، ومن المقرّر أن يزيد فيما بعد إلى 400.000 برميل يومياً. (عمار، 2010)

وكما تمّ اقتراح نقل نفط هذا الأنبوب إلى شرق آسيا، -كيف ذلك؟- من جيهان التركي عبر خط أنابيب إيلات –أشكلون الإسرائيلي، ويصبح مُمكناً تسويق النفط الأذري إلى أسواق شرق آسيا، فهو يختصر المسافة المطلوبة من 2000 كلم إلى 600 كلم. (حزب البعث العربي الاشتراكي، 2008، صفحة 26)

لقد خلق هذا الخط بعد إنشاءه في 2006 مجالاً للدول الغربية لتصبح أكثر انخراطا في المنطقة، سعياً منها موازنة الهيمنة الروسية والإيرانية الإقتصادية والعسكرية في المنطقة، كما أنّه سيُضعف النفوذ الروسي والإيراني في منطقة القوقاز، وفي نفس الوقت سيزيد من الأهمية

الجيوسياسية لتركيا وسيدعّم استقلال جورجيا عن النفوذ الروسي، وأيضاً سيشجّع على المزيد من الاستقلال لبلدان بحر قزوين الثلاثة (أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان) بعيداً عن السيطرة الروسية من خلال توفير إمكانية الوصول المباشر إلى الأسواق الأوروبية.

تدلّ توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين ، وسعيها المستمر لتشجيع التعدّدية في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها إحدى سمات التنافس الجيوسياسي ، فقد وضعت هذه الأخيرة أربع خياراتٍ إستراتيجية لتطورات الصراع في المستقبل المنظور حول الموارد النفطية في منطقة بحر قزوين، وهذه الخيارات هي نفسها المسارات المقترحة لنقل نفط وغاز المنطقة، التي تستبعد الخيار الإيراني والروسي وتُصر على نقل النفط نحو أوروبا عبر تركيا، وتنفيذ خط تركمنستان – أفغانستان – باكستان بعد القضاء على طالبان. ويُفهم من هذا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى جلب إمدادات طاقة منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، بما يتناسب وبرنامجها الخاص بأمن الطاقة. فوفقاً للنشرة الإخبارية للسفارة الأمريكية بدمشق فيعددها 5583، فإنّ سياسة هذه الأخيرة تُركّز على التطوير السريع لموارد الطاقة وللمواصلات، مع بيع تلك الموارد في أسواق العملة الصعبة عن طريق تركيز جهودها على تعزيز وتنمية خطوط الأنابيب المتعدّدة وشبكات البنية التحتية المتنوّعة لدمج هذه البلدان في الأسواق العالمية، ورعاية التعاون الإقليمي اللازم للسلام والاستقرار وتأمين إمداداتٍ بديلة من الطاقة وطرق بديلة للمواصلات لبلدان تلك المنطقة. (غي، 1998، صفحة 118)

فلضمان أمن الطاقة لابدّ من تنويع مصادر الطاقة، وهذا ما يُفسّر سبب الاهتمام الأمريكي بمنطقة بحر قزوين خاصةً وأنّ هته الأخيرة لا تدخل في إطار منظمة الأوبك، وتُعتبر الشركات النفطية الأمريكية المستثمرة في المنطقة أكبر دليل على أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

فالشركات الأمريكية كانت على رأس الشركات الاستثمارية في المنطقة، فشركة(Chevron) حقّقت إنتصاراً بكسبها لصفقة بقيمة 20 مليار دولار تتقاسم حق استغلال حقل(Tengiz) مناصفةً مع كازاخستان 50%، حيث وصل إنتاج هذا الحقل في 2003 إلى حوالي 340.000 برميل في اليوم، وعملت على تطوير ممر أنبوب عابر لحقل(Tengiz و Akton) الذي من شأنه أن يرفع من مستوى ممرات تصدير البترول من 60.000 برميل يومي إلى160.000 برميل في اليوم، كما استثمرت شركة(Exxon mobile) في حقول تركمنستان التي يصل إنتاجها للنفط إلى ما يساوي10.000 برميل في اليوم.

وتبقى أهم صفقة أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية هي تلك الموقعة مع أذربيجان في 1994 التي أعطت المبادرة في الاستكشاف والتنقيب لسبع شركات أمريكية من بينها (Exxon mobile وShell) وأيضا لتطوير حقل (Kashagon).

وتمتلك الشركات النفطية الأمريكية العملاقة نسبة 40% من إجمالي شركة "أذربيجان الدولية للعمليات"، كما تشترك بحصة كبيرة في الكونسورتيوم الدولي الخاص بإنشاء أنابيب

تربط كازاخستان بميناء Novorovirisk في روسيا، وقامت أيضاً بشراء معظم حقول النفط في منطقة بحر قزوين منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي. (الشيخ، 2006، صفحة 126)

تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الخطوط المتعدّدة الأطراف، أي تلك التي تمرّ عبر عدّة دول حول بحر قزوين، لحرمان طهران وموسكو من اكتساب وضع احتكاري بشأن موارد الطاقة في المنطقة، ومن هنا بادرت واشنطن بالتعاون مع أنقرة إلى إقامة خط أنابيب بديل من باكو إلى جورجيا ومنها إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط.

وتُحاول الولايات المتحدة الأمريكية ربط اقتصاديات دول آسيا الوسطى والقوقاز بالنظام الرأسمالي، فهي تهدف من وراء مساعدتها الاقتصادية لهذه الدول التأثير في الهياكل الإنتاجية في تلك الدول بهدف دعم القطاع الخاص وبناء نظام اقتصادي على أساس رأسمالي، كما أنّ للولايات المتحدة الأمريكية دورٌ في عملية اكتشاف المواد الخام واستخراجها، الأمر الذي يجعلها ذات دور في التنمية الاقتصادية. (الشيخ، 2006، صفحة 130)

وكانت هي صاحبة الكلمة الفيصل في منطقة بحر قزوين ، من خلال تجسيدها لمشروعها الناقل للنفط من أذربيجان مروراً بجورجيا وصولاً إلى تركيا ومن تمّ إلى أوروبا على الرغم من ارتفاع تكلفته، فهي تسعى إلى تطبيق إستراتيجيتها الخاصة بالطاقة والتي تقوم على:

1. عدم الاعتماد على بترول الخليج العربي بصفة دائمة.
2. العمل على ضمان تعدّد مصادر الطاقة.
3. تعدّد طرق النقل وخطوط الإمداد.
4. تعدّد المسارات لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها أنابيب النفط. (أحمد، 2005، صفحة 182)

وعليه تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أكبر وأقوى منافس لإيران في منطقة بحر قزوين، خاصةً وأنّ هذه الأخيرة اتبعت إستراتيجية ذات أبعاد سياسية، اقتصادية وعسكرية، تمكّنت من خلالها من تحييد النفوذ الإيراني في المنطقة وفرض طوقٍ من الحصار العسكري على إيران، كلّ ذلك في سبيل إنجاح سياساتها في المنطقة ، حيث شكّلت تركيا وإسرائيل حجر الزاوية في التحرّك الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي جعل إيران تتقارب كثيراً مع روسيا والصين في حين الولايات المتحدة الأمريكية شكّلت تحالفاً مع كل من أذربيجان وتركيا.

4.الخاتمة:

إنّ النفط محدّد هام لفهم سياسة القوى الكبرى اتجاه مُحيطها الخارجي، فهي ترى فيه سبيلاً لتأمين مستقبلها الطاقوي، ويظهر هذا بوضوح في توجّهات السياسة الأمريكية، الصينية والروسية، كلٌ حسب منظوره لأهمية هذه المادة الإستراتيجية ، فالولايات المتحدة الأمريكية ارتبط أمنها الطاقوي بسعيها الدءوب للسيطرة على المناطق النفطية في العالم، وتظهر أهميته بالنسبة للصين في حاجة الاقتصاد الصيني إليه المتنامي بوتيرة سريعة، أمّا روسيا فهي ترى فيه سبيلاً لتأمين مستقبلها والحفاظ على مكانتها في النظام العالمي.

و نظراً للموقع الجغرافي الحبيس لبحر قزوين ودوله التي تتركز فيها معظم الثروة النفطية، أوجدت هذه الجغرافية ضرورة مدّ خطوط الأنابيب لنقل هته الثروة نحو الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تنافس بين الدول الداعمة لهاته المشاريع، وبين تلك التي لا تلقى مشاريعها قبولاً.

فمن الاعتماد الكلي لدول المنطقة (خصوصاً أذربيجان، كازاخستان وتركمنستان) على خطوط النقل السوفيتية، التي لطالما كانت المنفذ الوحيد لتصريف الثروات النفطية والغازية لهاته الدول نحو الأسواق العالمية، إلى خطوط نقلٍ تعدّت روسيا وحتى إيران الدولتان المتشاطئتان لبحر قزوين والمطلتان على البحار المفتوحة.

وطُرحت بذلك مجموعة من الخيارات لنقل نفط وغاز منطقة بحر قزوين إلى الأسواق الاستهلاكية، فكان خط باكو- نوفوروسيسك الذي تتمسك به موسكو، في مقابله كان خط باكو- تبليسي- جيهان الذي يلقى دعماً أمريكياً، وأيضاً الخط الذي يمرّ عبر الأراضي الإيرانية وصولاً إلى الخليج العربي، والخط الشرقي الناقل لنفط كازاخستان عبر الصين إلى شواطئ المحيط الهندي، وخط تركمنستان- أفغانستان – باكستان أهم الخطوط التي طُرحت كمشاريع في التسعينيات وتجسّد جزءٌ منها بعد أحداث 2001/09/11.

جاءت أحداث 2001/09/11 لتُؤكد على إعادة رسم خريطة النفوذ في المنطقة وتفصيل المسارات ذات الجدوى السياسية، لتصّب في صالح المشروعات التي تُؤيّدها الولايات المتحدة الأمريكية وهي:

1. خط أنابيب غاز تركمنستان- أفغانستان- باكستان، والتي كانت طالبان تحول دون تنفيذه.
2. خط أنابيب " شاهدينز" بأذربيجان – جورجيا - تركيا – اليونان.
3. خط أنابيب نفط باكو- تبليسي- جيهان.

فكان المشروع الأمريكي هو المجسّد فعلياً وكلّياً على أرض الواقع من خلال خط باكو- تبليسي- جيهان، فعلى الرغم من مزايا المشروع الإيراني المتمثلة في أنّه:

1. أرخص الطرق وأقصرها أمناً.
2. توفُر إيران على إمكانيات كبيرة في مجال القوى البشرية المدربة على العمل في المجال النفطي.
3. توفرها على إمكانات ضخمة في مجال النقل البرّي والبحري إضافةً إلى توفّرها على المصافي البترولية الموجودة أصلاً.
4. تمتّعها بالاستقرار النسبي مقارنةً بالدول الأخرى، فهي لا تحتوي على حركات انفصالية ولا تُوجد بها حروبٌ أهلية لأنّ ذلك يُؤثّر على خطوط النقل.

إلاّ أنّ الرفض الأمريكي له حال دون تجسيده الكامل على أرض الواقع، ومع ذلك لم تقف إيران مكتوفة الأيدي أمام سياسة التهميش الأمريكية فقد تمكّنت من أن تحقّق ما يلي:

- حصولها على تمويل لخطها (نيكا – راي) من خلال كونسورتيوم صيني – سويسري مُموّل من بنوك فرنسية.
- توقيعها إتفاقية إقامة خط أنابيب لنقل غاز إيران إلى اليونان، وربّما إلى أوروبا الغربية حال إكتماله، يبدأ من تبريز إلى أنقرة فاليونان.

إنّ التنافس على مسارات نقل نفط منطقة بحر قزوين شكّل تحدّياً كبيراً للسياسة الإيرانية في المنطقة، فقد سمحت بدخول أطراف باحثة عن النفوذ في المنطقة لتقويض السياسة الإيرانية هناك، فشكّل التنافس التركي والأمريكي والتغلغل الإسرائيلي في المنطقة من أهم تحدّيات المنافسة الإقليمية والدولية لسياستها، في حين تمثّل التحدي الأمني الأكبر في التطويق العسكري لها من خلال القواعد العسكرية الموجودة في المنطقة، ومن خلال تغلغل الناتو أيضاً.

وعلى الرغم من ذلك تمكّنت طهران من الإنضواء تحت عباءة التحالف الروسي الصيني، الذي سيبقى يحكم مستقبل سياستها في المنطقة بالرغم من المعارضة الأمريكية لمشروعها النفطي.

وهكذا صار النفط في منطقة بحر قزوين مهندسا رئيسيا للتنافس الجيوسياسي بين مختلف القوى الإقليمية والدولية منها إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

5. قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. ابراهيم عبد العزيز المهنا. (02 06, 2012). *صورة البترول في الاعلام العالمي: الازمات تلعب دورا في رسمها*. تاريخ الاسترداد 11 02, 2018، من http://www.quafilah.com
2. أحمد رشيد طالبان. (2004). *الاسلام والنفط واللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى* (الإصدار 01). (نضال بغدادي، المترجمون) دمشق: دار الراني للنشر والترجمة.
3. أحمد مدحت إسلام. (1996). *الطاقة ومصادرها المختلفة* (الإصدار 02). القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر.
4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2002). *ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة*. جوهانسبورغ.
5. حزب البعث العربي الاشتراكي. (2008). بلقنة القوقاز. *سلسلة احداث جارية* ، 11-32.
6. حمدي حافظ. (د.ت.ن). *أنابيب وناقلات البترول والشرق الاوسط*. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.
7. دياري صالح مجيد. (2010). *التافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية*. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
8. دينا عمار. (افريل, 2010). *شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين: مسارات متنافسة، السياسة الدولية*. تاريخ الاسترداد 13 02, 2020، من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: http://digital.ahram.org.eg
9. روبرت غي. (1998). سيلسة الولايات المتحدةالامريكية تجاه ايران. *الفكر السياسي* (02)، 112-130.
10. ريتشارد هاينبرغ. (2005). *سراب النفط: انتهت الحفلة، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية* (الإصدار 01). (انطوان عبد الله، المترجمون) بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم.
11. سامان سيبيهري. (2001). *الجغرافيا السياسية للنفط*. (مركز الدراسات الاشتراكية، المترجمون) القاهرة، مصر: مركز الدراسات الاشتراكية.
12. صافينار محمد أحمد. (15 01, 2005). ثروات بحر قزوين تنافقس دولي في وسط آسيا. *السياسة الدولية* (159)، الصفحات 172-190.
13. عبد الناصر سرور. (2009). الصراع الاستراتيجي الامريكي الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياتها على دول المنطقة 1991-2007. *مجلة جامعة الازهر -سلسلة العلوم الانسانية- ، 11* (01)، 50-62.
14. عبير ياسين. (01, 2003). سياسة خطوط الانابيب والاستقرار في بحر قزوين. *السياسة الدولية* (151)، الصفحات 175-192.

15. فرح الزمان ابوشعير. (2013). *إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ*. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
16. قطب بدوي اسماعيل. (سبتمبر, 2009). الاهمية الاقتصادية لنفط وغاز بحر قزوين. *أخبار النفط والصناعة* ، 10-31.
17. لطفي السيد الشيخ. (2006). *الصراع الامريكي الروسي في آسيا الوسطى* (الإصدار 01). القاهرة، مصر: دار الاحمدي للنشر.
18. مايكل كلير. (2002). *الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية*. بيروت: دار الكتاب العربي.
19. محمد عبد الرحمان يونس العبيدي. (2008). ايران وجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية. *مجلة التربية والعلم ، 15* (04)، 74-75.
20. هاني حبيب. (2006). *النفط استرتيجيا وأمنياوعسكريا وتنمويا، مصدر للطاقة زالثروة والازمات: خيار عربي* (الإصدار 01). بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

21. Eva Rakel .(2005) .*Paradigms of iranian policy in central eurasia and Beyond* .Boston: Brill leinden
22. Igor, D. a. (2005). *A Centry of oil.* Zegreb NakaladaZadro Publisher.